

تُعلن الحملة العالمية للمساواة في حق الجنسية بمعنية منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجلس التعاون الخليجي الترحيب بالبيان الصادر عن "المؤتمر العربي الأول حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في حق الجنسية" والذي عقد في القاهرة من 1 الى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2017 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (منظمة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والحملة العالمية للمساواة في حق الجنسية، وبمشاركة الدول الأعضاء وممثلين عن المجتمع المدني، والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والبرلمان العربي ومنظمة العمل العربية ومنظمة المرأة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ونؤكد على ما جاء بالبيان المذكور من دعوة جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية إلى تعزيز المساواة بين المواطنين على قاعدة المواطنة الكاملة للنوعين، واتخاذ خطوات ملموسة لإصلاح قوانين الجنسية التي بما يتماشى مع انتداب المساواة المنصوص عليه في معظم الدساتير الوطنية والاتفاقيات الدولية ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، وأهداف التنمية المستدامة، حيث يُمثل البيان خطوة عملية للمضي— قدما لإعمال حقوق المواطنة للمرأة على مبدأ المساواة مع الرجل.

وتزامنا مع انعقاد مؤتمر جامعة الدول العربية واستمرارا لجهود الحملة العالمية للمساواة في حقوق المواطنة التي أطلقت في عام 2014، تم عقد ورشتي عمل لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالموضوع والمشاركة في المؤتمر يومي 30 أيلول/سبتمبر و 3 تشرين الأول/أكتوبر 2017، من أجل التحضير للمؤتمر وتقييم النتائج التي تمخض عنها والاستعداد للخطوات المقبلة. حيث كان من بين المشاركين قادة المجتمع المدني من 18 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجلس التعاون الخليجي، وقد اتفقوا على ما يلي:

نحن، كمواطنين نتطلع للعيش في دول حديثة تحترم مبدأ المساواة في المواطنة للجميع بغض النظر عن النوع الاجتماعي، و:

- نؤكد على أهمية البيان الصادر عن المؤتمر لا سيما الاعتراف بحقوق المواطنة للرجل والمرأة على قدم المساواة وبدون أي تمييز.
- ونؤكد على حق المرأة في التمتع بحقوق متساوية في منح جنسيتها لزوجها وأولادها على قدم المساواة مع الرجل بما يحقق مبدأ المساواة ويسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.
- ونشدد على أن تمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل غير قابلة للتفاوض، وأن المساواة في حقوق المواطنة هي حق منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية الموقعة والمصادق عليها من قبل الدول العربية بغض النظر عن بعض التحفظات والتي يجب رفعها.
- ونؤكد أيضا على حق المرأة العادل في منح جنسيتها إلى زوجها وأبنائها بغض النظر عن حالتها الاجتماعية أو هوية زوجها أو اب أبنائها، مع الأخذ بعين الاعتبار وبوجه خاص قرار جامعة الدول العربية بأن حق الفلسطينيين في العودة لا يقع ضمن نطاق التقادم ولا يحول دون اكتساب جنسية أخرى.
- ونؤكد أيضا على ضرورة أن تساوي الدولة في حظر ازدواجية الجنسية بين جميع مواطنيها وبغض النظر عن النوع.

- ونثني على جهود بعض الدول العربية التي عدلت قوانين الجنسية¹ لتكون متسقة مع مبدأ المساواة والمعايير الدولية، ونشجع الدول العربية الأخرى للقيام بإصلاحات مماثلة.
- ونشجع جامعة الدول العربية على دراسة الأثر الإيجابي للإصلاحات التي أجرتها بعض الدول العربية على قانون الجنسية من أجل دعم المساواة بين النوعين في المنطقة وانعكاسها على المجتمع.
- ونرحب بالخطوات التي اتخذتها جامعة الدول العربية لطرح هذه المسألة الهامة إضافة إلى جهودها في تيسير الحوار بين منظمات المجتمع المدني المعنية والدول الأعضاء.
- ونؤكد أن عدم المساواة بين الرجل والمرأة في قوانين الجنسية في بعض الدول العربية يؤدي إلى انضمام هذه الدول إلى قائمة البلدان الـ 52 التي لديها قوانين تميز على أساس النوع، ومن بين 25 دولة تحرم المرأة من الحق في منح الجنسية لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل.
- ونذكر أن غياب المساواة في قوانين الجنسية بين المرأة والرجل يؤدي إلى تفكك الأسرة وازدياد العنف داخل الأسرة وفي المجتمع، في الوقت الذي يحرم فيه الأشخاص المتضررين بسبب غياب هذه القوانين من الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل والميراث وحقوق الملكية والحقوق المدنية وحرية التنقل.
- ونذكر أيضاً أن الاعتراف بقوانين الجنسية التي تحرم النساء من حقهن في منح الجنسية لأطفالهن على قدم المساواة مع الرجال تؤثر سلباً على الدول وتمنع تنميتها الوطنية نتيجة لتبعات التمييز، وتكون أجيالاً من الأشخاص عديمي الجنسية.

وبناء عليه نطالب الدول العربية بالتالي:

- 1- إدخال إصلاحات على قانون الجنسية لدعم المساواة في حقوق الرجل والمرأة دون تأخير، ويقع من ضمن ذلك القدرة المتساوية على منح الجنسية للأطفال والأزواج.
- 2- ضمان ألا تستبعد إصلاحات قانون الجنسية أي شخص سواء بسبب الإعاقة أو أي وضع اجتماعي أو اقتصادي آخر.
- 3- إزالة التحفظات على المادة 9 من اتفاقية السيداو (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة).
- 4- إنهاء الممارسة الحالية المتمثلة في منح أو منع ازدواج الجنسية على أساس جنس المواطن.
- 5- تكثيف الجهود من أجل مواصلة التنسيق مع جامعة الدول العربية لوضع بيان المؤتمر وتوصياته موضع التنفيذ.

كما نطالب:

- 6- منظمات المجتمع المدني والحكومات للعمل مع الحملة العالمية وشركائها الوطنيين والاقليميين، بما في ذلك المنظمات التي شاركت في المؤتمر لتحقيق الإصلاحات اللازمة لدعم حقوق المساواة بين الجنسين في حقوق المواطنة.

¹ منذ 2003، قامت كلاً من الجزائر ومصر والمغرب وتونس واليمن بسن إصلاحات تحفظ حق النساء والرجال المتساوي في منح جنسيتهم لأطفالهم. وسنت الجزائر إصلاحات مشابهة لدعم حقوق المواطنين المتساوية في منح الجنسية الخاصة بهم لأزواجهم، كما وقامت تونس بالاحتفاظ بحق النساء والرجال في نقل جنسيتهم لأزواجهم. من أجل الاطلاع على نظرة عامة حول الاصلاحات الاقليمية انظر: <http://equalnationalityrights.org/images/zdocs/MENA-Nationality-Rights-Brochure--Arabic--02102017.pdf>

للمنظمات المهتمة بتوقيع هذا البيان: [اضغط هنا](#)، أو الرجاء التواصل مع كاثرين هارينغتون: CatherineH@wrcommission.org.

الموقعين:

الحملة العالمية للمساواة في حق الجنسية²

الإتحاد البحريني النسائي (بحرين)
التحالف الاقليمي "مساواة دون تحفظ" (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)
الجمعية الثقافية الإجتماعية النسائية (الكويت)
الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة (لبنان)
جمعية النساء العربيات (الأردن)
حملة "جنسياتي حق لي ولأسرتي" (لبنان)
رؤاد الحقوق (لبنان)
مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي (لبنان)
مركز الدراسات النسائية (فلسطين)
مركز تفوق الإستشاري للتنمية (بحرين)
مركز لتقديم المساعدة القانونية للأشخاص (سودان)
ملتقى تنمية المرأة (مصر)
مؤسسة وجود للأمن الإنساني (يمن)
جمعية معهد تضامن النساء الأردني (الأردن)
اتحاد المرأة الاردنية (الأردن)
Mother for Rights and Development (مصر)

الموقعين تضامناً مع هذا البيان:

[إسم المنظمة]

² تدفع الحملة العالمية للمساواة في حق الجنسية بالعمل الدولي لتحقيق الإصلاح في قوانين الجنسية التي تميز على أساس النوع الاجتماعي، وهكذا يمتلك الرجال والنساء حقوقاً متساوية في الجنسية. وتنفذ الحملة مهمتها من خلال تعاونها مع المنظمات المحلية، والإقليمية، والدولية، والناشطين، وشركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء اللجنة التوجيهية في أمانة الحقوق المتساوية، منظمة المساواة الآن، معهد الاندماج وانعدام الجنسية، مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شراكة تعليم المرأة، ومفوضية النساء اللاجئات.